

واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار
أ. زغبية طلال
جامعة الجزائر 3

Abstract	الملخص
<p>Foreign direct investment plays an important role in the process of economic development by the creation of value-added and the contribution in increasing the level of employment in various fields. In the light of the trend towards globalization and the WTO and the free movement of capital, Algeria has adopted a number of actions and programs aimed at improving the investment climate and streamlining procedures so as to ensure an increased flow of foreign direct investment.</p> <p>Given the importance of the subject, this paper aims to shed light on the reality of the investment climate in Algeria on one hand, and its impact on attracting foreign direct investment on the other.</p> <p>Keywords: foreign direct investment, the investment climate, the determinants of foreign direct investment.</p>	<p>يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتشغيل للعمالة في مختلف المجالات، وفي ضوء الاتجاه نحو العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال، تبنت الجزائر عدداً من الإجراءات والبرامج التنفيذية التي استهدفت تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط إجراءاته بشكل يضمن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لأهمية هذا الموضوع جاءت هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر من جهة، واثراً ذلك على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.</p>

مقدمة

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث إن زيادة الاستثمارات في أي دولة ينعكس عليها بالمزيد من التنمية والتقدم، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا المتطورة في المجالات الفنية والإدارية التسويقية المختلفة بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة ويسهم في تنمية القدرة التنافسية التصديرية، ولذلك تقوم كافة الدول بالسعي وراء الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار عن طريق تقديم الحوافز المشجعة له، حيث يبحث الاستثمار الأجنبي المباشر عن بيئة مستقرة تحقق زيادة رأس المال والنمو وتوجد آثاراً إيجابية وترفع من الكفاءة الإنتاجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أدركت الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي، باعتباره إحدى وسائل التمويل الدولي المفضلة التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لتخفيف مشكلة القروض الخارجية

(المديونية) من جهة، ولسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها وبالتالي الإسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة من جهة أخرى، وخاصة أن اعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي للدخل يعرض اقتصادها لهزات مستمرة بسبب تذبذبات أسعار النفط في السوق العالمي، لذلك شرعت الجزائر منذ نهاية الثمانينيات بتهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال توفير البيئة المناسبة لها والعمل على تعظيم الاستفادة منها والتقليل من أثارها السلبية.

أولاً: مشكلة البحث

يرى كثير من الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، يرجع إلى عدد من العوامل يأتي في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار)، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، ولذا كان اتجاه الجزائر إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى تتمكن الجزائر من سد هذه الفجوة واصلت جهودها نحو تحسين مناخ الاستثمار وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة منها، متابعة الإصلاح الإداري والهيكلية لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتوقيع حوافز و ضمانات الاستثمار، إلى جانب عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

فإذا كانت الجزائر تشهدا برامج تنموية طموحة (البرامج الخماسية) من شأنها أن ترقى بها إلى مصاف الدول الراقية، وهو ما تؤكد نصوص قوانين المالية الصادرة في السنوات الأخيرة، التي تبرز عزم الدولة على مواصلة جهودها في مجال تشجيع الاستثمار الاقتصادي، فإن السؤال المطروح هو:
ما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟، وما هي معوقاته، وكيف يمكن تحسين المناخ الملائم لجذبه؟

ينفرد عن هذا السؤال الجوهري مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
- ما هي العقبات والعراقيل التي تقف أمام المستثمر الأجنبي في الجزائر؟
- ما هي السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟.

ثانياً: فرضيات البحث

تقودنا الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقاً لدراستنا.

- تركّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات؛
- تؤدي حالة عم الاستقرار السياسي والأمني التي سادت الجزائر خلال الفترة (1990-2000) إلى التأثير السلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاعات غير النفطية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

ثالثاً: أهداف البحث

- إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:
- عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس؛
- التعرف على طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه، وحجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر
- الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار السائد في الجزائر من خلال تسليط الضوء على القوانين والتشريعات الخاصة بجذب الاستثمار؛
- الكشف عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف أمام المستثمر الأجنبي، واقتراح الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تساهم في تذليلها.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع ومنها:

إن بحثنا هذا يتناول موضوعاً غاية في الأهمية وإن كان البعض سيقول انه كتب فيه وعنه الكثير، كما قد يقول البعض الآخر انه موضوع قديم تجاوزته الأحداث، ولكننا نرى بخلاف ذلك حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن، تعتبر من الوسائل المرغوبة في تمويل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء ما تعانيه الجزائر من قصور في رأس المال المحلي والذي يعد نقصه قيذا أساسياً يحول دون انطلاق الجزائر إلى مرحلة النمو الذاتي، وأيضا إن ما يشهده الاقتصاد العالمي الآن من أزمة مالية واقتصادية وأزمة ديون أوربية اثر بشكل مباشر على الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات.

كذلك تتبع أهمية اختيارنا للموضوع انطلاقاً من رغبة الجزائر في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، خاصة وان الجزائر تعرضت لإختلالات اقتصادية نتيجة تعرضها لهزات انخفاض أسعار النفط في الأعوام 1986 و 1998.

خامساً: منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، من أجل عرض الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي

المباشر والتعرف على الواقع الحالي لمناخ الاستثمار في الجزائر وتحليل أهم العناصر المعيقة له، والمنهج الاستنباطي قصد التعرف على جهود الجزائر في مجال تشجيع الاستثمار، والوصول إلى السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب السياسات التي انتهجتها الجزائر في مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتويعها وتوجيهها باتجاه القطاعات الواعدة، ارتأينا أن نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

- I- الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية
- II- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم، المقومات والعقبات
- III- واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- IV- السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

I- الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية في التسعينات من القرن العشرين، حيث يتم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية بما يساهم في ارتفاع مستوى الإنتاجية، لذا تسعى كل من الدول النامية والمتقدمة إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

I-1- الجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ أن تداول مصطلح الاستثمار الأجنبي، لم يكن هناك تعريف محدد وموحد له، وذلك تبعاً لتعدد المفكرين، ومن أهم التعاريف التي حظيت بالاهتمام نذكر مايلي:

- يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار المقام لتحقيق منفعة طويلة الأجل في المنشآت العاملة في خارج دولة المستثمر.
- يُعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة في البلد المضيف تساوى أو تفوق 10% من القوة التصويتية، ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج ما يلي¹¹:

1- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي المباشر التي يترتب عليها تحويل أصول ملموسة وغير ملموسة إلى البلد المضيف؛

2- أن يكون للمستثمر الأجنبي الحق في إدارة الوحدة التابعة والرقابة عليها؛

3- لا يحتاج المستثمر الأجنبي بأن يمتلك جميع أصول الوحدة التابعة، حيث أن 10% من الأسهم العادية للشركة تكفي لإنشاء هذه العلاقة.

• الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيادة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹¹¹.

ويتضح مما تقدم أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من بلد لبلد آخر بغرض تحقيق منفعة، والاستفادة من الموارد الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة، مع حد أقصى لقيمة الملكية الأجنبية للأسهم تبلغ مستوى 10%.

ثانياً: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

يختلف الاستثمار المباشر عن غير المباشر بعدة فروق أهمها¹¹²:

1- من حيث مدى الرقابة والسيطرة: الاستثمار المباشر يتيح للمستثمر الأجنبي سيطرة كاملة أو جزئية على عملية التنظيم والإدارة للمشروع، أما الاستثمار غير المباشر لا يكون للمستثمر حق في الإدارة لضعف درجة المساهمة؛

2- من حيث التأثير على التحويلات الرأسمالية الدولية: الاستثمار المباشر في مراحله الابتدائية قد يصاحبه انتقال ضعيف في رؤوس الأموال الدولية، لتركيزه على التدفقات التكنولوجية والإدارية اللازمة لإقامة المشروع، في حين أن الاستثمار غير المباشر يلعب دوراً أكبر في التحويلات الرأسمالية الدولية بتركيزه على الجوانب المالية في عملياته؛

3- من حيث نقل المعرفة الإدارية والتنظيمية: الاستثمار المباشر يؤدي إلى جلب الخبرات الفنية والتكنولوجيا التي يحتاجها، والفنون الإدارية المتطورة، في حين أنه ليس للاستثمار الأجنبي غير المباشر تأثير في هذا الصدد؛

4- من حيث الصلة بعالم الإنتاج الحقيقي: الاستثمار المباشر هو استثمار حقيقي في أصول إنتاجية، أما الاستثمار غير المباشر فهو شراء الأسهم والسندات، وهو ما يطلق عليه مصطلح الاستثمار المالي؛

5- من حيث الفترة الزمنية: الاستثمار المباشر يتميز بأنه استثمار طويل الأجل بهدف دعم قدراته التنافسية المرتكزة على التكلفة، أما الاستثمار

غير المباشر فيكون قصير الأجل بهدف المضاربة في الأسواق المالية للبلاد المضيف؛

6- من حيث سرعة الحركة: الاستثمار المباشر يكون اقل حركة في أي حال من الأحوال، أما الاستثمار غير المباشر له القدرة على مغادرة الدولة بسرعة في حال الخوف، وينطلق هذا من طبيعة رأس المال الذي يوصف بأنه جبان.

ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1. الاستثمار المشترك

يسمى أيضاً بالاستثمارات الأجنبية الثنائية وتكون فيه ملكية المشروع موزعة بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي الذي يمكن أن يكون حكومة الدولة المضيفة نفسها أو إحدى مؤسساتها أو مؤسسات القطاع الخاص. هذا النوع من المشروعات تتحدد فيه نسب المشاركة وفقاً لاتفاق الأطراف، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجنبي، حيث تقوم كثيراً من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي عادة 49% من إجمالي رأس المال، وذلك ضماناً لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات.^٧

1.1. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة^٨.

- المزايا:

- ✓ يساعد على خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين؛
- ✓ تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني والذي يعني الرفع من درجة استقلالية هذه الدول.

- العيوب:

- ✓ مساهمة المشروعات في تحقيق التنمية عادة ما تكون قليلة مقارنة بالأنواع الأخرى من المشروعات؛
- ✓ تحقيق المنافع المنتظرة يتوقف على مدى قدرة الطرف الوطني ودرجة استعدادها لمشاركة طرف قوي.

2.1. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشريك الأجنبي

- المزايا:

- ✓ يساعد في تقليل مخاطر عمليات التأميم التي قد تلجأ إليها الدولة المضيفة في بعض القطاعات؛
- ✓ يعتبر وسيلة للتغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة بالدول المضيفة وذلك من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير؛
- ✓ يسهل حصول الطرف الأجنبي على القروض المحلية والمواد الأولية الخام.

- العيوب:

- ✓ خشية الطرف الأجنبي من إقصاء الطرف المحلي له؛

✓ الخشية من فرض بعض القيود في مجالات التوظيف ونقل الأرباح.

2. الاستثمار المملوك بالكامل للأجنبي

هو الشكل الأكثر تفضيلاً من جانب الشركات متعددة الجنسيات، وذلك بسبب ما تتمتع به هذه الشركات من حرية كاملة في الإدارة والإشراف على هذه المشروعات، وكبير حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها من جراء هذا الاستثمار، وتتمثل هذه الاستثمارات في إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدولة المضيفة المحققة^{vii}.

1.2. مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل بالنسبة للدولة المضيفة

- المزايا:

- ✓ يساهم في خلق فرص عمل، وتوفير السلع والخدمات المختلفة؛
- ✓ زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة؛
- ✓ يسهم في إدخال تكنولوجيا جديدة تكون قاعدة أساسية للتطوير في المستقبل.

- العيوب:

- ✓ مخاطر الاحتكار للأسواق وما يترتب عنها من تبعية سياسة واجتماعية للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية؛
- ✓ تمكن الشركات من تخفيض تكاليف الإنتاج وبيع بأسعار إغراقية ومناقسة للشركات المحلية.

2.2. مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نظر الشريك الأجنبي

- المزايا:

- ✓ التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول على الواردات؛
- ✓ الحرية الكاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته دون الرجوع لموافقة احد.

- العيوب:

- ✓ التخوف من الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية؛
- ✓ التخوف من الأخطار الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي داخل الدولة المضيفة.

I-2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من مواقع الدراسات السابقة

يمكن التمييز بين مدرستين في تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المستقبلية لتدفقاته، المدرسة الأولى تركز على المحددات من وجهة نظر النظرية الاقتصادية الجزئية، حيث تهتم بتفسير هدف الشركات بوجه عام من التوسع الخارجي، في حين تركز المدرسة الثانية على المحددات من وجهة نظر النظرية الاقتصادية الكلية، حيث تأخذ في اعتبارها خصائص اقتصاديات الدول المستقبلية للاستثمار، وفيما يلي نستعرض محددات الاستثمار الأجنبي وفقاً لهاتين المدرستين^{viii}.

أولاً: المحددات وفقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية

تعتمد النظرية الاقتصادية الجزئية على تفسير هدف الشركات بوجه عام من التوسع الخارجي ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هما المصدران الرئيسيان للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الخمسينات والستينات ، وتمثل الدراسات التي تمت في تلك الفترة المدرسة الأولى والتي تعتمد على مجموعة من الافتراضات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر .
الفرضية الأولى هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة يعد دالة في اختلاف العائد على الاستثمار بين الدول، ويعتمد هذا الفرض على أن هدف الشركات هو تعظيم الربح وكان هذا الافتراض السائد خلال الخمسينات نتيجة زيادة أرباح استثمارات الولايات المتحدة في الخارج عن مثيلاتها في الداخل، ولكن هذا الوضع اختلف في الستينات مما دعا إلى اختبار صحة هذا الفرض ولكن لم يتم إثبات عدم صحته.

الفرضية الثانية ترتبط بمخاطر الاستثمار حيث تفترض نظرية الاستثمار، وجود علاقة سالبة بين الاستثمار ودرجة المخاطر الاقتصادية و السياسية، وقد اهتم بتطبيق هذه النظرية على الاستثمار الأجنبي المباشر كل من Stevens(1969) و Prachowny(1972)

هناك افتراض آخر يتعلق بالإنتاج، حيث أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة وقدرتها على تسويق إنتاجها في الدول المضيفة علاقة موجبة، وقد تم تأكيد هذا الافتراض من جانب Stevens(1969) حيث أكد على معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية في كل من الأرجنتين، فنزويلا، البرازيل، وبين مبيعات الشركات الأمريكية في القطاع الصناعي لهذه الدول خلال الفترة (1952-1966) ورفض Goldberg (1972) هذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين حجم السوق، حيث أشار إلى أن الاستثمارات يمكن إرجاعها إلى النمو في حجم السوق وليس حجم السوق نفسه.
ومن ناحية أخرى فإن إحدى المتغيرات الهامة أيضاً في تحديد الاستثمار الأجنبي هو التجارة الخارجية، وفي دراسة عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية أثبت Rock (1973) معنوية العلاقات بين حجم التجارة في هذه الدول وحجم الاستثمارات الأمريكية فيها، أما عن الاستقرار السياسي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر فالعلاقة بينهما سلبية.

ومن المتغيرات الأخرى المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر هي العمالة الرخيصة، فقد أثبت Riedel (1975) أن انخفاض تكلفة الأجور يعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تاوان، ويكون لمستوى الأجور أكبر أثر في حالة أن يكون الاستثمار موجه إلى الصناعات التي تعتمد في إنتاجها على العمالة الكثيفة، وفي الأخير نشير إلى أن هذا الاختلاف في الآراء يرجع إلى أدوات التحليل المستخدمة.^{ix}

ثانياً: المحددات وفقاً للنظرية الاقتصادية الكلية

أما بالنسبة للمدرسة الثانية في تفسيرها لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد استندت على النظرية الاقتصادية الكلية، فهي تقوم بتصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لأحد المنهجين:

1. المنهج الأول عوامل الجذب Pull Factors

والذي يدرس العلاقة بين خصائص كل دولة وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً لهذا المنهج فقد أشار (1993) Akhter إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في البنية التحتية، حجم السوق، رأس المال البشري، مدى القرب من الأسواق الرئيسية، درجة الانفتاح على العالم الخارجي، سعر الصرف، الحوافز الضريبية، الاستقرار السياسي، السياسات النقدية، وهناك دراسات أخرى تناولت نفس المحددات مثل (2002) Asiedu، (2001) Paloni.

وفي دراسة تطبيقية أخرى للمحددات طويلة الأجل في إفريقيا جنوب الصحراء قام (2002) Bende بالتمييز بين أربعة أنواع من المحددات:

- ✓ النوع الأول يتمثل في محددات المرتبطة بجانب التكلفة؛
- ✓ النوع الثاني يتمثل في تلك المحددات المرتبطة بتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال؛
- ✓ النوع الثالث يتعلق بالمحددات على المستوى الاقتصادي الكلي؛
- ✓ النوع الرابع يرتبط باستراتيجية التنمية التي تتبعها الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أثبت من الناحية التطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive) أن أهم المحددات تأثيراً في الأجل الطويل هي معدل نمو السوق، وسياسات التوجه نحو التصدير، وتحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يليها في الأهمية محددات أخرى مثل سعر الصرف الحقيقي، وحجم السوق مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي.

2. المنهج الثاني عوامل الدفع Push Factors

وهي تلك العوامل التي تدفع برأس المال خارج الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والذي يقوم على أساس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى دول معينة، لأن العائد على الاستثمار في الدول المصدرة له أقل من العائد في الدول التي يتجه إليها.

ويستند هذا المنهج على مجموعة المتغيرات التي تعبر الأوضاع الاقتصادية الكلية الأساسية Macroeconomic Fundamentals مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الأجور، الميزان التجاري، عجز الموازنة، ومتغيرات أخرى^x.

II - مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، المفهوم والمقومات

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية يرجع إلى عدد من العوامل يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل، وهي تعد من

أهم المشكلات التي تواجه الدول، ولذا كان اتجاه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

II -1- مفهوم مناخ الاستثمار

هناك أكثر من تعريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

1. يقصد به "مجملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً"^{xi}.
2. يقصد بمناخ الاستثمار "مجملة الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال و توظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية"^{xii}.
3. تعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار بأنه "مجملة الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العوامل المحفزة للمستثمر وذلك على النحو التالي"^{xiii}:

المجموعة الأولى:

- ✓ تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- ✓ حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج؛
- ✓ استقرار سعر العملة المحلية؛
- ✓ سهولة الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية :

- ✓ إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- ✓ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها.

المجموعة الثالثة :

- ✓ توفير شريك محلي من القطر المضيف؛
- ✓ حرية التنقل والتصدير؛
- ✓ توفر فرص استثمارية.

ويتضح مما سبق أن المناخ الاستثماري يشتمل على مجموعة من العناصر المتشابكة والمتراصة والتي تتفاعل في ما بينها لتخلق ظروف مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمناخ الاستثمار لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية بل يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في البلد المعني.

II -2- مقومات مناخ الاستثمار

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الأجنبية على مقومات

أهمها^{xiv}:

أولاً: المناخ الاقتصادي

إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل أي شيء آخر، لذلك نجد أن غالبية المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على:

1. البنية التحتية

يعتبر توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل أيضاً من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق المحرومة في القطر المعني.

2. السياسات المالية والنقدية

إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، وذلك أن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار، والمقصود باستقرار السياسات هو أن تدار السياسات المالية والنقدية بطريقة مدروسة بعيداً عن الارتجالية.

3. الجهاز المصرفي والمالي

أن الجهاز المصرفي والمالي يلعب دوراً في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي يتقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي، وتساعد على اندماج في الاقتصاد العالمي.

4. حجم السوق.

يعتبر حجم السوق احد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لان حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محلياً أو خارجياً، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه وتكون فرص الاستثمار جيدة.

ثانياً: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطاً ضرورياً لأي استثمار محلي أو أجنبي، فكل ما يبذل من جهود في سبيل توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات قد تذهب أدراج الرياح إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المستثمرين، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل كالنمط السياسي المتبع، موقف الأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي، مدى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد.

ثالثاً: المناخ القانوني

يعتبر الوضع التشريعي من بين العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماماً كبيراً قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية بل إنه يعني فوق ذلك تطبيقاً سليماً، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة^{xv}.

III- واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعيش الجزائر اليوم مرحلة تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد مرحلة اقتصادية صعبة في أوائل التسعينيات، وتجلي ذلك ببروز دلائل مشجعة بأن الاقتصاد الجزائري قد بدأ يسير في منعطف ايجابي جديد، ويأتي ذلك نتيجة لتنفيذ برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي ابتداءً من العام 2001 وصولاً إلى برامج الاستثمارات العمومية، والتي شملت خطوات عدة لتحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

III-1- المناخ الاستثماري في الجزائر

عوامل مناخ الاستثمار في الجزائر متعددة ومتنوعة، وهي مقسمة إلى ثلاثة عناصر أساسية هي:
أولاً: الأداء الاقتصادي

إن النتائج الايجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي، وبدل جميع المعطيات والمؤشرات كما هو موضح في الشكل الآتي^{xvi}:

الشكل رقم (01) مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر للفترة 2009-2001

2009	2001	المؤشرات
3.5%	4%	معدل التضخم %
3.8	30	المديونية الخارجية مليار دولار
3.8%	2%	معدل النمو %
146	18	احتياطيات الصرف مليار دولار
40	10	الواردات مليار دولار
43	20	الصادرات مليار دولار
65	77	معدل الصرف دج/دولار

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سجل الاقتصاد الجزائري أداء مرضيا في خضم أسوأ الأزمات المالية العالمية في التاريخ المعاصر، حيث نجح في الإفلات من فخ الركود ومن معدلات النمو السلبية، وشكلت العوامل الداخلية محركات هامة للنمو خلال عام 2009، من ناحية الاستثمار الداخلي الذي عرف نشاطاً ملحوظاً بفعل القروض المصرفية للقطاع الخاص، والزيادة في الاستهلاك من جراء تعديلات الأجور التي حدثت بداية من عام 2008، هذا وقد تفاوتت محركات النمو الخارجي في الجزائر، فقد كان تأثير صافي تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري كبيرا، مع انخفاض المديونية الخارجية.

ثانياً: الإطار التشريعي والإداري

التركيبة القانونية التي تحكم الاستثمار الأجنبي في الجزائر تخضع لقاعدة "الشراكة مع مستثمر وطني أو أكثر يمتلك فيها الطرف الجزائري 51% من رأس مال الشركة المنشأة"، فقد أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والتشجيعات وأوكلت التعاطي مع المستثمرين إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وأعدت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية.

• النظام العام: للاستثمارات العادية لإنتاج السلع والخدمات في الأنشطة غير المستنتات.

• النظام الاستثنائي: للاستثمارات المنجزة في المناطق النائية، والاستثمارات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ويمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين إلى قسمين هما:

- امتيازات عند مرحلة الإنجاز:

خلال فترة الانجاز ولمدة 3 سنوات الإعفاء من:

0% ✓	17% x	7% x	الرسم على القيمة المضافة	
0% ✓	30% x	15% x	5% x	حقوق جمركية
0% ✓	8% x	5% x	حقوق نقل الملكية	

- امتيازات عند مرحلة الاستغلال:

خلال فترة الاستغلال ولمدة قد تصل 10 سنوات الإعفاء من:

0% ✓	19% x	25% x	الضريبة على أرباح الشركات
0% ✓	2% x	الرسم على النشاط المهني	

من خلال تصفح قوانين الاستثمار في الجزائر نجدها تنص صراحة على جدية الجزائر في تشجيع الاستثمار وحمايته من خلال تمكينه من المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتؤكد هذه الضمانات أكثر في الأمر 01-03 تحت الباب الثالث منه بعنوان الضمانات الممنوحة للمستثمرين، حيث تعرضت المواد 14، 15، 16، 17، منه بالتفصيل إلى هذه الضمانات وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص هذه الضمانات في^{xvii}:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها؛
- المعاملة بالمثل لكل المستثمرين؛
- إمكانية الطعن الإداري والقانوني؛
- إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع.

ثالثاً: وضع الجزائر في المؤشرات الإقليمية والدولية

لقد أولت الجزائر اهتماماً متنامياً لتحسين مناخ الاستثمار، بإصدار القوانين، والمصادقة على الاتفاقات، ورغم كل ما يبذل من جهود لازالت الجزائر بحاجة إلى المزيد من الإجراءات لتحسين وضعها في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار الآتية.

1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية

ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي مؤشر المخاطر السياسية، مؤشر المخاطر الاقتصادية، ومؤشر المخاطر المالية، وبحسب المؤشر فقد جاء تقييم الجزائر في كالاتي:

الجدول رقم (01) المؤشر المركب للمخاطر القطرية 2010

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، السعودية، عمان، قطر، الكويت، ليبيا	منخفضة جداً (6 دول)
البحرين، تونس، الجزائر، المغرب	منخفضة (4 دول)
الأردن، سورية، مصر، اليمن	معتدلة (4 دول)
السودان، العراق، لبنان	مرتفعة (3 دول)
الصومال	مرتفعة جداً (دولة واحدة)

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، ص: 156

بمقارنة المؤشر بين 2009 و 2010 نجد أن الجزائر قد سجلت تقدماً ضمن مجموعتها المنخفضة المخاطر التي شملت أيضاً البحرين، تونس، والمغرب.

2. مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري

مؤشر يحسب بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، وجاء تقييم الجزائر كالاتي.

الجدول رقم (02) مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري 2010

الدول	درجة المخاطرة
البحرين، الإمارات، السعودية، عمان، قطر، الكويت	منخفضة (6 دول)
ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، الأردن	معتدلة (6 دول)
لبنان، سورية، العراق، اليمن، جيبوتي، موريتانيا	مرتفعة (6 دول)
السودان، الصومال	مرتفعة جداً (دولتان)

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، ص: 157

بمقارنة المؤشر بين 2009 و 2010 نجد أن الجزائر قد سجلت تقدماً ضمن مجموعتها المعتدلة المخاطر التي شملت أيضاً مصر، تونس، المغرب، ليبيا، والأردن.

3. مؤشر التنافسية العالمية

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو نتاج لتعاون أكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال في 139 دولة، يضم العديد من المؤشرات المتنوعة.

جدول رقم (03) مؤشر التنافسية العالمية 2010

الترتيب عربي	الدولة	المؤشر الرئيسي دولة 139							
		الترتيب	النقاط	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار والتطور	المؤشرات الفرعية		
10	تونس	32	4.65	31	5.25	50	4.28	34	4.09
11	الجزائر	86	3.96	80	4.32	107	3.49	108	3.04

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، ص: 161

يمثل أداة في يد صانعي السياسات ويعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة، وقد احتلت الجزائر المرتبة 86 عالمياً و 11 عربياً في هذا المؤشر.

III -2- اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف دول العالم تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، وذلك لما له من دور هام في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة.

أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

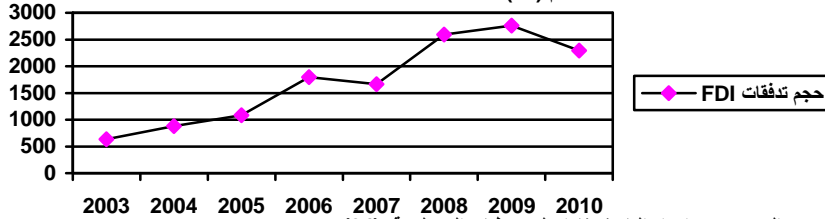
أسفر تحرير الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1995 وتعديل قوانين الاستثمار على نتائج إيجابية من حيث تدفق الاستثمار المباشر، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاربياً والثالثة إفريقياً عام 2002، والجدول الآتي يوضح حركة الاستثمار الأجنبي.

جدول رقم (04) تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	634	882	1081	1795	1662	2594	2761	2291

المصدر: CNUCED، 2012/05/16، موقع: <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx>

الشكل رقم (02) نفقات FDI للجزائر للفترة 2010-2003



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (04)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً خلال الفترة (2003-2010)

مع تراجعها بنسب طفيفة خلال سنتي 2007 و2010، وهذا النمو الاستثماري له أسباب عدة أهمها:

- استقرار سياسي واقتصادي في الجزائر، وتحسن مستمر للأوضاع الأمنية؛
- تحسن المؤشرات الاقتصادية لاسيما التحكم في المديونية ونسبة التضخم؛
- تقدم البرامج الخماسية للتنمية الاقتصادي (2001-2004) و (2005-2009).

ثانياً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
لا يزال قطاع المحروقات يوفر أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي خاصة مع الارتفاع الذي شهدته الأسعار خلال السنوات الأخيرة، ونعرض فيما يلي أهم الاستثمارات المسجلة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2003.^{xviii}

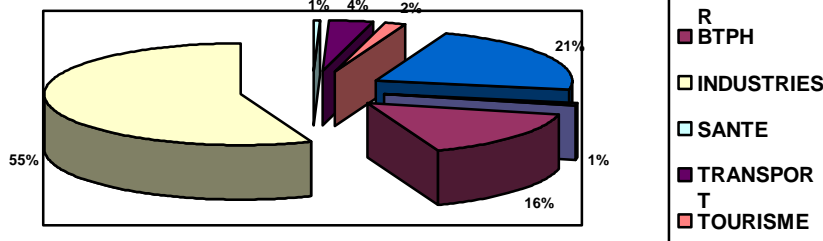
جدول رقم (05) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2010

القطاعات	عدد المشاريع	مبلغ (مليار دج)	مناصب العمل
الزراعة	3	1	22
البناء والأشغال العمومية	56	10	5141
الصناعة	201	528	24318
الصحة	2	5	697
النقل	13	4	384
السياحة	6	8	2108
الخدمات	79	151	7314
المجموع	360	706	39984

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وقع: <http://www.andi.dz/fr/?fc=liste-projets>

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (05) أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة بـ 201 مشروع استثماري، وهو ما يمثل 55% من إجمالي قيمة الاستثمارات المسجلة، ثم يليه القطاع الخدمات بـ 79 مشروع، وهو ما يعني أن كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات يمثلان أكبر من 70% من الاستثمارات الأجنبية الكلية.

الشكل رقم (03) عدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2010



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم(05)

III -3- عقبات تحسين مناخ الاستثمار

يمكن حصر العوامل الطارئة للاستثمار من تجارب عدد من الدول فيما يلي:^{xix}

1. عدم استقرار الاقتصاد الكلي: يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن بينها سعر الفائدة، سعر الصرف، واستقرار السياسات النقدية والمالية، وتراجع مستوى البطالة والتضخم؛
2. تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال: يؤدي تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج، إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار؛
3. صعوبة الحصول على الائتمان: تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح، ومنه التأثير على قرارات الاستثمار الخاص والذي قد يتطلب سواء في مراحل التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان الملائم؛
4. انخفاض كفاءة البنية الأساسية: تؤثر كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار؛
5. عدم وضوح الهيكل الضريبي: مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع ضريبة الشركات؛
6. انخفاض كفاءة العمالة: يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر أسباب عدم قدرة الدول التي تفنقر إلى مستويات التعلم والتدريب الملائمة على جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول؛
7. تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار: وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين، بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار؛
8. عدم الانفتاح الاقتصادي: يؤدي إلى تضائل فرص الوصول إلى مصادر مدخلات الإنتاج المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية التي تنشأ نتيجة عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات الدول المستثمر فيها.

IV- السياسات المقترحة لتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجه العديد من الدول إلى إتباع عدداً من السياسات على المستويين الكلي والقطاعي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين، ومن أهم هذه السياسات^{xx}:

IV-1- السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية

1. وضوح النظام الضريبي: يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة، من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات؛

2. خفض التعريفية الجمركية: بحيث تدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، وصولاً إلى الإعفاء بنسب مختلفة تبعاً للتوجهات الاستثمارية؛
3. توفير الأراضي بأسعار مخفضة: دعم المستثمرين في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي في المناطق المستهدفة للاستثمار فيها تبعاً لخريطة التنمية الاقتصادية؛
4. منح التوظيف: وتعني تقديم منح للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

IV -2- سياسات المتعلقة بالإنظيم الإدارية والأطر المؤسسية

1. تقديم خدمة الشباك الواحد " one stop shop " للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج ترخيص مزاولة الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض تكلفة الاستثمار؛
2. إنشاء وكالات لترويج الاستثمار، وإقامة مكاتب خارجية تنتشر في مختلف دول العالم لترويج فرص الاستثمار؛
3. إنشاء موقع إلكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس المشروعات، وكذلك الجهات التي يجب التعامل معها؛
4. تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة؛
5. سن قوانين حماية الاستثمار وتقديم الضمانات للمستثمرين المحتملين.

IV -3- سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي

1. تبني سياسة التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية تساعد على تصريف المنتجات؛
2. عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة؛
3. عقد اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول المستهدفة تدفق الاستثمار منها؛
4. الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية؛
5. التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو صورة

الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من رأس المال، وهذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، كما أن إيجاد مناخ محفز للاستثمار يتطلب توفير العديد من العوامل ذات الطبيعة المختلفة، فبعض هذه العوامل ذات طابع سياسي واجتماعي، وعوامل أخرى ذات طابع اقتصادي تتعلق بخصائص ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد، وعوامل أخرى تتعلق بالضمانات والحوافز القانونية المتضمنة في التشريعات.

ومن خلال ما تقدم توصلنا إلى أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية كالظروف السياسية، الاجتماعية والتشريعية، وهي عناصر متداخلة وتتفاعل فيما بينها لتخلق عوامل جذاب أو عوامل طرد لرأس المال.

ⁱ: مهند منير بشير السلطان، اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية للمدة 2001-2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص:04

ⁱⁱ: علي جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاد البلد المضيف، 2012/03/25، موقع: <http://www.hrdiscussion.com/hr24952.html>

ⁱⁱⁱ: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص:

13

^{iv}: علي الزقيلي، حكم استثمارات غير المسلمين في البلاد الاسلامية، 2012/03/28، موقع: <http://iefpedia.com/arab/?p=23526>

^v: حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 188

^{vi}: ابراهيم بن محمد بن سعيد السعدي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004، ص:12

^{vii}: نفس المرجع، ص:13-14

^{viii}: أحمد جاد كمال، نموذج قياس الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مركز دعم واتخاذ القرار - قطاع التحليل الاقتصادي-، مصر، جوان 2004، ص:07

^{ix}: نفس المرجع، ص:08

^x: نفس المرجع، ص:09

^{xi}: قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، الجزائر، 08-09 افريل 2002، ص:59

^{xii}: حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني للعلوم المالية و المصرفية، جامعة البرموك، الأردن، 1998

^{xiii}: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، الكويت، ص:59

^{xiv}: لبنى صالح المسبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية-حالة اليمن-، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000، ص:30-34

-
- ^{xv}: ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص: 57
- ^{xvi}: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، استثمار في الجزائر، 2012/05/15، موقع: <http://www.andi.dz>
- ^{xvii}: الجريدة الرسمية، الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، عدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001
- ^{xviii}: ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 207
- ^{xix}: مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، منشورات قطاع الدراسات التتموية،
مصر، 2004، ص: 05
- ^{xx}: نفس المرجع، ص: 07